

## بيان من الحزب الشيوعي السوداني

- حماية المرأة العاملة من التشريد
- المرأة العاملة تعول الأسرة وترعى الأطفال وتكفل الأيتام
- تفوق الطالبات رصيد للمستقبل، وتعويض لفاقد هجرة الكفاءات، وشامة عز على جبين الحركة النسائية السودانية.

• اتخذت حكومة الجبهة قراراً غير معلن وينفذ بالتدريج، للحد من توظيف النساء في البنوك ووزارات السيادة والقضاء والنيابة العامة والسلك الدبلوماسي والقوات النظامية، ويشمل القرار تخفيض قبول الطالبات في كليات الطب والهندسة وبقية الكليات العلمية.

• القرار السري يواصل ويستكمل حملات التشريد للصالح العام، والتشريد بسبب تصفية مؤسسات ومرافق القطاع العام، وفي الحالتين، كانت ومازالت نسبة التشريد بين النساء العاملات عالية وراجة، فهن بين ٢٢ ألفاً من المرشدين خلال الفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٠، في الفئة العمرية ٢٥ - ٣٥ سنة، كانت نسبة النساء ٥٥% - وفق الإحصاءات الواردة في منتدى المرأة - جامعة أدمرمان الأهلية، أبريل ٢٠٠١.

• أما تقييد وتخفيض قبول الطالبات في الكليات العلمية فلا تفسير له سوى الموقف الظلامي الطالباني لحكومة الجبهة تجاه المرأة، وتفوقها الأكاديمي. فقد جاء في تقرير لجنة القبول للجامعات - وزارة التعليم العالي للعام ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ : كلية الطب ١٦٩ طالبة، ٨٢ طالباً - الصيدلة ٦٩ طالبة، ٦٦ طالباً - هندسة معمار ٣٤ طالبة، ٢٢ طالباً - البيطرة ٩٢ طالبة، ٦٦ طالباً - الزراعة ١٨٥ طالبة، ٦٦ طالباً - الغابات ٣٢ طالبة، ٩ طالبة - عدا ما تستوعبه الجامعات والكليات الأهلية، وجامعات المهجر.

• مازق حكومة الجبهة، يتمثل في كيفية تنفيذ قرارها تجاه الطالبات : إذا حرمت طالبة يؤهلها مستوى نجاحها لدخول كلية الطب أو الهندسة أو أي كلية علمية لمجرد أنها انثى، لتفجرت ضدها عاصفة هوجاء من حركات المرأة في أنحاء العالم - خاصة بعد هزيمة طالبان ونزع المرأة الأفغانية للبرقع وعودة الطالبات للجامعات! وفي الداخل، يحق لكل طالبة متضررة ان تلجأ للقضاء، وان تخضع أوراق امتحانها لمراجعة بواسطة لجنة أكاديمية متخصصة ومحيدة! لكن، وفي التجارب والسوابق عظة لمن يتعظ، فبعد اندلاع مظاهرات الطلاب عامي ٩٥ و ٩٦ وبعد ان أنهت سكرتارية لجنة الامتحانات مهمتها في الوزارة، وسلمت النتيجة للسلطة المختصة، قام أزهرى التجاني - سكرتير صندوق دعم الطلاب آنذاك ووكيل الوزارة حالياً، بترحيل النتيجة إلى جامعة أفريقيا ليلاً، تعاونه مجموعة من معاونيه وعدل وبدل وزور، فضمن النجاح والتفوق للموالين للجبهة الإسلامية وصادر حق معارضيها في نجاحهم المستحق!

• الدفاع عن حقوق المرأة لم يكن يوماً شأناً خاصاً بالنساء في السودان. فمنذ مبادرة الشيخ بابكر بدري ومشروع يوم التعليم لمؤتمر الخريجين، وبواكير الحركة النسائية في حضن الحركة الوطنية والحركة النقابية، كانت حقوق المرأة وتظل شأناً وطنياً عاماً، لن تطمس معالمه أو تطفئ جذوته ظلامية الإنقاذ.

• أن الألوان للاعتاق من الانتظار السلبي واجترار المظالم، وتنظيم حركة احتجاج نشطة - قد تبدأ بالمشورة والعريضة، أو ندوات طلاب الجامعات، أو بيانات المعلمين والأساتذة، أو مطالبة النساء العاملات للنقابات ومحاصرتهن حتى تؤدي وظيفتها في الدفاع عن حقوق العمل، أو حملات الصحف ٠٠٠ ومن حركات الاحتجاج البسيطة والمتفرقة تستجمع حركة الجماهير عزميتها وتفرض إرادتها وتجبر السلطة على التراجع. وليس بعيداً غضب سكان العاصمة الذي أجبر الوالي السابق على التراجع عن قراره بكثشة ستات الكسرة والشاي.

سكرتارية اللجنة المركزية  
للحزب الشيوعي السوداني

الخرطوم ٢٩/١٢/٢٠٠١